العرب
الخميس 2021/09/09
السنة 44 العدد 12174

حكومة الدبيبة تبعث برسائل: غرب ليبيا لم يعد ملاذا للمتطرفين

حملة أمنية ضد العناصر الإرهابية المتخفية في المنطقة الغربية

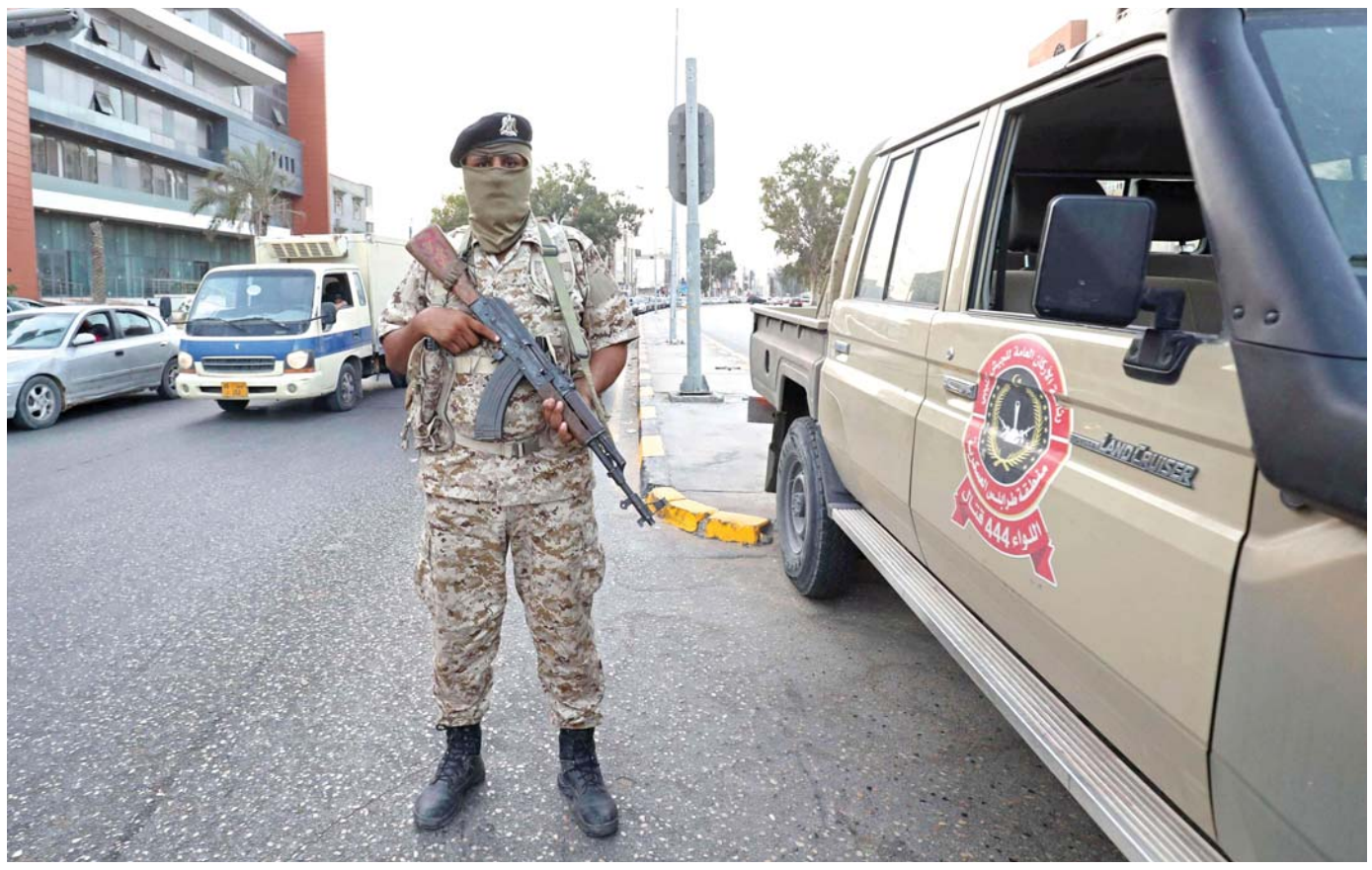

جهود واضحة

الحبيب الاسود
كاتب تونسي

بعد خمس سنوات من التخفي، أعلنت قوات الأمن الليبية القبض على مبارك الخازمي، أحد أكبر قادة تنظيم داعش في البلاد، وفق تعبير رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة الذي أعلن الخبر وأكد أن العملية "تعد نجاحا كبيرا للقوات الأمنية وقوة العمليات المشتركة، التي ستستمر في مكافحة الإرهاب أينما كان في الأراضي الليبية".

تونس – تبعث الحملة الأمنية على المتطرفين غرب ليبيا برسائل إلى الداخل وأيضا إلى الجيران بأن المنطقة ما عادت ملاذا للإرهابيين في عهد حكومة عبدالحميد الدبيبة.

ويرجح مراقبون وجود تنسيق أمني مع المنطقة الشرقية الواقعة تحت سيطرة الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر وهو ما يعني أن خطوط التواصل بين قيادة الجيش في بنغازي ومقر الحكومة في طرابلس تمر عبر الاستخبارات العسكرية والمؤسسات الأمنية.

ويرى هؤلاء المراقبون أن التحرك المفاجئ لملاحقة الإرهابيين بالمنطقة الغربية يدخل ضمن التمهيد للانتخابات المقررة للرابع والعشرين من ديسمبر القادم، وكذلك لخطة يتم تدارسها تخص توحيد المؤسسة العسكرية.

لكن الكثير من الأسئلة تطرح حول مصير الإرهابيين الذين انضموا إلى ميليشيات تتخذ من الغطاء الرسمي وسيلة للتهرب من ملاحقة القضاء سواء في طرابلس أو مصراتة أو الزاوية أو غيرها، وما إذا كانت السلطات الحكومية قادرة على ملاحقة الإرهابيين فرادى بينما تعجز عن ذلك وهم جماعات.

وقالت قوة العمليات المشتركة بمصراتة الثلاثاء، إنها تمكنت من إلقاء القبض على الخازمي داخل مدينة بني وليد الواقعة 180 كلم جنوب شرقي العاصمة طرابلس، مشيرة إلى أن العملية تمت بالتنسيق مع مكتب النائب العام.

وأوضح مكتب النائب العام بطرابلس أن الخازمي متهم بدعم عناصر تنظيم داعش عبر العمل على تنظيم عمليات دخول وإقامة الأجانب في ليبيا، دون الحصول على إذن الجهات المختصة، والتحريض على ارتكاب العديد من وقائع القتل (الموسومة بالاغتيالات) بمدن طرابلس وبني وليد وسرت.

وتابع المكتب أن الإرهابي الخازمي شارك في العديد من عمليات تفجير لمقار البوابات المقامة على مداخل المدن، ونقاط التفتيش العسكرية والأمنية، واستهداف العناصر البشرية المتواجدة بها، ومن ذلك تفجير مقر معسكر التدريب الكائن بمدينة زليتن ومقر بوابة مدينة مسلاتة.

وفي 24 نوفمبر 2015 قتل خمسة عناصر من الأمن الليبي وأصيب ستة عشر آخرون إثر تفجير إرهابي استهدف بوابة الشرطة العسكرية في مدينة الخمس المعروفة ببوابة مسلاتة شرق العاصمة الليبية طرابلس.

وفي 7 يناير 2016 قتل 67 شخصا في انفجار شاحنة مفخخة استهدف مركزا لتدريب الشرطة في مدينة زليتن غربي ليبيا.

كما يعتبر مبارك الخازمي المسؤول والمنسق الأول عن الهجوم يوم 13 أبريل من عام 2016 على القلعة الأثرية بمنطقة السدادة جنوب شرق بني وليد والذي استهدف كتيبة شهداء 28 مايو القسري، لأجل الحصول على فدية مالية نظير إطلاق سراح المجني عليهم، والمشاركة بطرق الاتفاق والمساعدة والتحريض في ارتكاب العديد من وقائع القتل (الموسومة بالاغتيالات) بمدن طرابلس وبني وليد وسرت.

بني وليد، وأسفر عن قتل 5 أشخاص ذبحا من ضمنهم طباخ الكتيبة وهو تونسي الجنسية واثنان من مسلحي الطوارق منظمين للكتيبة واثنان من مسلحي بني وليد، كما جرح البقية قبل خروجهم من الموقع واستيلاء التنظيم على العديد من السيارات والأسلحة من الموقع ومن ثم فرارهم.

وبحسب النيابة العامة، فقد بدأ الإرهابي الخازمي مع غيره في قلب النظام الدستوري للدولة واستبدال شكل الحكومة والأنظمة الأساسية بوسائل ظهر فيها العنف، وارتكب هو وآخرون أفعالاً في أرض الدولة، استهدفوا من خلالها التخريب والقتل الجماعي بقصد المساس بسلامة الدولة.

وكان الخازمي، وهو سجين سابق في سجن أبوسليم زمن العقيد الراحل معمر القذافي، يتزعم قوة لتنظيم داعش كانت تتحرك في منطقة وادي "سوف الجين" الشاسعة والتي تفصل مدينة بني وليد عن سرت، وهي منطقة محصنة بفعل تضاريسها، أقام بها حتى العام2017 عناصر التنظيم معسكرات تدريبية تسمع أصواتها بعد الفجر كما يفيد بعض الرعاة في تلك المنطقة.

وعرف عن الخازمي أنه كان يحمل كنية طارق الليبي، وهو قريب الهالك مالك الخازمي الذي تولى خطة المسؤول الأول عن التنظيم بليبيا قبل أن يقضي بضربة جوية نفذها طيران الافريكوم في الجنوب الغربي، يوم 8 أكتوبر عام 2018.

وتشير مصادر مطلعة إلى أن مبارك الخازمي كان أحد أخطر أفراد تنظيم داعش وأكثرهم تحركا بين مصراتة وزليتن وبني وليد وطرابلس كما كان أداة تنظيم داعش في المنطقة الوسطى عامة، وأن التحقيق معه قد يكشف عن مصير الكثير من المخطوفين الذين وجدت جثامين بعضهم ولا زال البعض الآخر في سجلات المفقودين، وعن هويات المئات من مقاتلي داعش ممن كانوا ينشطون في المنطقة الفاصلة بين بني وليد وسرت باعتباره كان مسؤولا عن "مضافة التنظيم".

وبالمقابل، علّق ناشطون بأن الخازمي كان حتى الأيام الأخيرة كثير الظهور في بني وليد ويتحرك بسهولة بين مناطق عدة، بما يعني أنه لم يكن متخفيا عن الأنظار، وهو ما يطرح العديد من الأسئلة حول الهدف من القبض عليه حاليا، بالتزامن مع الحملة التي تنفذها السلطات الأمنية بمصراتة ضد إرهابيين مقيمين بالمدينة بعد فرارهم منذ سنوات من ضربات الجيش في مدن المنطقة الشرقية ولاسيما بنغازي ودرنة وإجدابيا.

والأسبوع الماضي، أعلنت مديرية أمن مصراتة مقتل أحد عناصرها وهو رئيس عرفاء أول عزالدين صالح أرحومة التابع لقوة المهام الأمنية الخاصة، وإصابة شرطي، إثر اشتباك بين عناصر القوة ومتطرفين.

ووفق مصادر أمنية، فإن القتيل سقط خلال مداهمة نفذها صحبة عناصر أمنية للقبض على مطلوبين للنيابة العامة بمنطقة 11 يوليو في مصراتة.

وأضافت المصادر أن المطلوبين ينتمون إلى مجلس شورى بنغازي (شرق) ممن فروا من ضربات الجيش هناك بعد ارتكابهم جرائم إرهابية في حق السكان المدنيين والعناصر الأمنية والعسكرية، ووجدوا حاضنة "إخوانية" في غرب البلاد، حيث أطلق عليهم اسم "المهاجرين" من قبل قوى الإسلام السياسي والميليشيات، و"النازحين" من قبل الجهات الحكومية.

وبحسب ذات المصادر، فقد قتل عنصر منتم لما يسمى "مجلس شورى ثوار بنغازي" ويدعى عبدالسلام الجملي بعد أن بادر بإطلاق النار على عناصر الأمن خلال محاولة القبض عليه.

وكان الجملي قاتل في بنغازي ضمن مجلس "شورى الثوار" بقيادة الإرهابي وسام بن حميد وكذلك تحت راية تنظيم داعش الذي كان يتقاسم المحاور مع بن حميد وقد بايعه الأخير بيعة قتال.

ويرى مراقبون أن أعدادا كبرى ممن فروا من مواجهة الجيش في بنغازي، يقيمون حاليا في مدن غرب البلاد كطرابلس ومصراتة والزاوية وزليتن، وأغلبهم ينتمون إلى تنظيمي داعش والقاعدة الإرهابيين، وقد اندمجوا في ميليشيات عقائدية وجهوية، وباتوا يمثلون خطرا على السلم الأهلي وعلى اتفاق السلام في البلاد.

وقالت مصادر أمنية إن السلطات الأمنية بغرب البلاد، تمكنت من تحديد أغلب العناصر الإرهابية القادمة من المنطقة الشرقية، وهي تعمل على تحييدها سواء لمنعها من التحرك من خلال عمليات إرهابية أو لنشر أفكارها المتشددة في دوائر نشاطها.

التحرك المفاجئ لملاحقة الإرهابيين بالمنطقة الغربية يدخل ضمن التمهيد للانتخابات وكذلك لخطة يتم تدارسها تخص توحيد الجيش

استفادة باكستان من سيطرة طالبان قد لا تدوم طويلا

دانيش كامات
محلل سياسي يركز على الشرق الأوسط وجنوب آسيا

تُعد سيطرة طالبان على الحكم في أفغانستان مكسبا استراتيجيا لباكستان، لكن إذا لم تُحسن باكستان تقييم الواقع الجيوسياسي الجديد فقد تواجه انتكاسة شديدة ذات عواقب وخيمة على استقرارها الداخلي.

أولاً، لم تعد حكومة أشرف غني الصديقة للهند على كرسي السلطة في كابول، وعليه حصلت باكستان على "عمق استراتيجي" في أفغانستان والذي يمكنها التباهي به، ويعني ذلك أن باكستان لن تضطر بعد الآن إلى تكريس جهد إضافي للتعامل مع التهديدات القادمة من جهتي الشرق والغرب، فقد انتقل العديد من جهادييها والذين ينتمون إلى الجماعات الإرهابية المصنفة دوليًا مثل جيش محمد (جي.أي.أم) وعسكر طيبة (الأي.تي) إلى جنوب أفغانستان، وهناك تقارير تتحدث عن رؤية أفراد من كلتا الجماعتين يتجولون في شوارع كابول.

والتداعيات الأخرى لانتصار طالبان هي كسب باكستان لحليف إسلامي يمكنه التحدث عن قضية كشمير، لكن إذا باشر الجهاديون المتمركزون في أفغانستان شق طريقهم نحو كشمير الهندية، سواء بتحريض من إسلام آباد أو بدونه، وشرعوا في شن هجوم داخل الأراضي الهندية، فقد يدفع ذلك بباكستان والهند المسلحتين نوويًا إلى حافة الحرب.

وبعد مضي وقت قصير من إبرام الولايات المتحدة وطالبان اتفاقا في العام الماضي، أشار تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية إلى نيته تحويل تركيزه من أفغانستان إلى شبه القارة الهندية، واحتفاءً بذكرى انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان في أواخر أغسطس أصدرت القاعدة بيانًا دعت فيه إلى استمرار الجهاد العالمي لتحرير الأراضي الإسلامية. وقد ذكر ذلك البيان كشمير، ولكنه غفل عن ذكر الشيشان وسنجان، لذلك تعتقد الهند أن ذلك قد تم بناء على طلب من باكستان، ويعد هذا علامة على أن باكستان لا تدور الآن في فلك روسيا والصين فحسب، بل إنها تحتفظ بنفوذ كبير على القاعدة، والتي بدورها بايعت طالبان.

وتتمثل الفائدة بالنسبة إلى باكستان في أنها تبرز الآن كلاعب هام في النظام الأمني والاقتصادي البديل الذي تقوده روسيا والصين والذي هو في طور التشكل في جميع أنحاء آسيا، وستسعد موسكو برؤية دول آسيا الوسطى تصل إلى موانئ باكستان على بحر العرب عبر أفغانستان، ولطالما اعتقدت روسيا أن ضعف النمو الاقتصادي وقلة الوظائف في آسيا الوسطى هو سبب رئيسي لتطرف شباب المنطقة، والذين انضم بعضهم إلى داعش في سوريا والعراق. والدور الذي ستلعبه باكستان في إرساء الاستقرار في أفغانستان وجعلها عنصرا هاما للتنمية الاقتصادية في آسيا الوسطى سيُقربها أكثر من موسكو.

ومما يثير استياء الهند والولايات المتحدة (وكلتاهما تعززان تحالفهما المشترك) هو احتمال ارتفاع مستوى التعاون الروسي – الباكستاني في المسائل الأمنية والاقتصادية، كما ستوفر أفغانستان المستقرة تحت الوصاية الباكستانية الأمن للاستثمارات الصينية الكبيرة المخطط لها في قطاع المعادن والطاقة والبنية التحتية في أفغانستان، كما يمكن أن يسمح للصين وإيران بتشغيل برنامج تعاونهما المبهم المفترض أن يستمر لمدة 25 عامًا، وسوف تبرز باكستان باعتبارها العمود الفقري لكل تلك الخطط والمشاريع.

ومع ذلك ليس من المؤكد سيطرة باكستان على الحكومة الناشئة في كابول، حيث عجزت الاستخبارات الباكستانية عن تنصيب أي شخص من شبكة حقاني كرئيس للحكومة الجديدة هذا الأسبوع، على الرغم من علاقاتها الوثيقة بتلك الجماعة، وهذا يشير إلى محدودية النفوذ الباكستاني على طالبان، وطالبان نفسها لا تُعد كيانا أو جسدا واحدا، ومن المرجح أن تهتم بمصالحها الاستراتيجية بمجرد استئثارها بالحكم.

ومن أبرز تلك المصالح الاستراتيجية لطالبان وقف هجرة المقاتلين نحو حركة طالبان الباكستانية (تي.تي.بي) ونحو دواعش خراسان، وفي حين أن طالبان تعارض بشدة دواعش خراسان، إلا إنها أظهرت توافقا ملحوظًا مع حركة طالبان الباكستانية. وهناك تقارير تفيد بأن مقاتلي حركة طالبان الباكستانية قاتلوا إلى جانب طالبان، وقد ردت الحركة الجميل بإطلاق سراح مقاتلي حركة طالبان الباكستانية من السجون الأفغانية، والذي بدوره أثار حفيظة باكستان التي تنظر إلى حركة طالبان الباكستانية على أنها تهديد، بل إن ذلك دفع قائد الجيش الباكستاني الجنرال قمر جاويد باجوا إلى القول إن طالبان وحركة طالبان الباكستانية هما "وجهان لعملة واحدة". وستكون الفكرة بالنسبة إلى باكستان هي حمل كابول على تنفيذ ما تريده باكستان من دون أن يُنظر إلى إسلام آباد على أنها تدعم شبكة حقاني، خشية أن يؤدي هذا إلى زيادة الاقتتال الداخلي بين الفصائل داخل الحكومة الجديدة.

سيطرة باكستان على الحكومة الناشئة في كابول ما زالت غير مؤكدة، حيث عجزت الاستخبارات الباكستانية عن تنصيب أي شخص من شبكة حقاني كرئيس للحكومة الجديدة هذا الأسبوع على الرغم من علاقاتها الوثيقة بتلك الجماعة

وستتبخر مكاسب باكستان التي جنتها من انتصار طالبان إذا واجهت نكسة جهادية عبر حدودها الشرقية، فقد دعا العديد من الأعضاء البارزين في التيار السياسي المتطرف في باكستان علنًا إلى نظام حكم على غرار حكم طالبان، وبدأ حزب حركة لبيك باكستان، وهو حزب إسلامي يميني متطرف تابع لمدرسة باريلفي الفكرية (على عكس انتماء طالبان الديوبندي) في المزايدة في التطرف بفضل انتصار طالبان. وفي يوليو الماضي قتل تسعة مواطنين صينيين يعملون في سد في شمال باكستان في هجوم إرهابي، ويعتقد الخبراء الصينيون أن حركة طالبان باكستان أو حركة تركستان الشرقية الإسلامية كانت مسؤولة عن ذلك. وفي حال تدهور الأمن داخل باكستان على المدى القريب، فقد يؤدي ذلك إلى تعريض استثمارات الصين المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق للخطر، مما يهدد التنمية الاقتصادية المستقبلية لباكستان، كما سيهدد دورها المحتمل كنقطة ارتكاز لتحقيق الاستقرار في الجغرافيا السياسية الإقليمية المتغيرة.

ويجب على باكستان إدارة الواقع الجيوسياسي الجديد بعناية فائقة، فإذا تعاملت معه بحكمة ستستفيد استفادة عظمى، أما إذا فشلت في ذلك فستكون العواقب وخيمة للغاية.